

محضر الجلسة التحضيرية لإعداد البرنامج السنوي للاستثمار البلدي التشاركي لسنة 2022

في إطار الإستعداد للبرنامج السنوي للإستثمار البلدي التشاركي لسنة 2022 ،
إنعقدت اليوم الأربعاء 10 نوفمبر 2021 على الساعة الثانية مساءً بقصر بلدية بوسالم
جلسة عمل مع منظمات المجتمع المدني و الإدارة البلدية و خاصة الجمعيات الناشطة بمدينة
بوسالم تهدف إلى إعلامهم بمسار إعداد المخطط السنوي و التوافق حول مشاركة المنظمات
و معاضدة مجهود البلدية خاصة في مجال التوعية و تمثيلية المناطق و السكان و الشرائح
الإجتماعية في إعداد البرنامج السنوي للإستثمار لسنة 2022 .

تمّ إفتتاح الجلسة بتقديم الإطار العام للجلسة و لا سيما في الطرف الوبائي التي تعيشه
البلاد و تمت الإشارة إلى ضرورة تكاتف جهود الإطار البلدي و مكونات المجتمع المدني قصد
إعداد خطة إتصالية لتحسيس المواطنين قصد المشاركة في إعداد البرنامج الإستثمار
التشاركي. كما تمّ التذكير بالمبادئ الدستورية التي نصت على إعتماذ التشاركية في
خصوص إنجاز المشاريع البلدية، كما ذكر بالباب السابع للدستور ولا سيما الفصل 139 منه
الذي نص على أن " تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة
المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برنامج التنمية والتهيئة
الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبته القانون" كما أشار إلى أحكام مجلة الجماعات المحلية
وخاصة الفصل 29 الفقرة الأولى والثانية منه المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والحوكمة
المفتوحة وكذلك الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 و المتعلق بضبط
شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات،

ثمّ أحييت الكلمة للسيدة الفة الصكوحى التي أوكلت لها مهمة إعداد البرامج الإستثمارية
البلدية التشاركية و أعلمت الحضور و لا سيما منظمات المجتمع المدني بمسار إعداد
المخطط السنوي حائة إيتاهم على معاضدة مجهودات البلدية خاصة في مجالات التوعية
و ضمان المشاركة الفعلية و تمثيلية المناطق و السكان و الشرائح الإجتماعية
و دعوتهم إلى التعبير عن إختياراتهم و تحفيزهم لضمان أكثر تمثيلية للمناطق و السكان
و الشرائح الإجتماعية من جهة و ضمان التوازن و العدالة بين المناطق من جهة أخرى.

ثمّ ذكّرت بالتجارب السابقة لإعداد برنامج الإستثمار البلدي و المراحل التي تمّ
إتباعها و لا سيما تقسيم المناطق و المعايير التي تمّ إعتماذها في التقسيم و كذلك
تشخيص تلك المناطق من حيث الوضعية الحالية و النقائص الموجودة بها إعتماذا على
جداول و دراسات قيمة و معايير موضوعية لبرمجة المشاريع و كذلك تجميع الإقتراحات
و عقد جلسات مع السكان بالمناطق.

كما بيّنت أنواع المشاريع التي ينبغي الإستعداد لها في برنامج الإستثمار البلدي :

و تتمثل في :

- المشاريع الإدارية
- المشاريع المهيكلة
- مشاريع القرب (المتعلقة بالطرقات و التنوير و المناطق الخضراء)
ثم تمّ إحالة الكلمة إلى الحاضرين لإبداء الرأي و تقديم إقتراحاتهم.
- أكد أحد الحاضرين على ضرورة إعطاء أولوية للمشاريع بالمناطق المهيأة دون غيرها .
- أشار بعض الحاضرين إلى ضرورة عدم الإقصاء و الإستماع إلى جميع الشرائح و المناطق. كما تم التأكيد على ضرورة برمجة مشاريع القرب ، كذلك العناية بالأحياء الشعبية.
- هذا و أكّد الحاضرون على مزيد تحسيس المواطنين لخلاص المعالم البلديّة لتحسين مواردها و بالتالي إمكانيّة دعم الإعتمادات المرصودة للمشاريع المخطّط السنوي للإستثمار دون الإقتصار على الإعتمادات المحالة من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحليّة. مع إمكانية اعتماد توزيع المشاريع بالمناطق إستنادا على نسبة إستخلاص الأداءات بحيث تتمتع المنطقة التي ساهمت بأكبر نسبة في الإستخلاصات بالمشاريع التي تلائم تلك النسبة.
في ختام الجلسة حثّ رئيس البلديّة مختلف مكونات المجتمع المدني الحاضرين إلى ضرورة معاضدة مجهودات البلدية خاصة في مجالات التوعية و ضمان المشاركة الفعالة و ضمان تمثيلية المناطق و السكان و جميع الأطياف الإجتماعية حتى يكون البرنامج الإستثماري البلدي لسنة 2022 ذات منفعة عامّة و تحضي بتأييد و رضا أغلب المواطنين رغم محدوديّة الإعتمادات المخصّصة له. و رفعت الجلسة في حدود الساعة العاشرة صباحا.

رئيس البلدية

رئيس البلدية

المستشارين المنتدبين

